A E

JUL 10 1989

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/332
E/1989/103
30 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من القائمة الاولية*
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
البيئة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٧ (و) من جدول الاعمال المؤقت**
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
البيئة

التعاون الدولي في ميدان البيئة :
توفير موارد إضافية للبلدان النامية

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير المرفق من المدير العام لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

---

* A/44/50/Rev.1 .

** E/1989/100 .

../..

المرفق

تقرير المدير العام لبرنامج الامم المتحدة للبيئة

أولا - مقدمة

١ - طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في قراره ٦٩/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن التعاون الدولي في ميدان البيئة ، الى المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، متعاونا مع المنظمات المختصة ، الاضطلاع باستعراض مستكمل للمشكلة المشار اليها في الفقرة ٤ من الجزء 'ثالثا' من قرار الجمعية العامة ٣٩٩٧ (د - ٣٧) ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

وموضوع الفقرة ٤ من الجزء 'ثالثا' من قرار الجمعية ٣٩٩٧ (د - ٣٧) هو توفير موارد اضافية للبلدان النامية .

٢ - وفي الفقرة ٣ من قراره ٦٩/١٩٨٨ ، طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي أيضا الى مؤسسات منظومة الامم المتحدة المعنية تضمين تقاريرها الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين سردا للتدابير التي اتخذتها انفاذا لاحكام قراري الجمعية العامة ١٨٤/٤٢ و ١٨٧/٤٢ المؤرخين في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ اللذين ناشداها تقديم موارد إضافية للبلدان النامية .

٣ - وكذلك طلب المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة من الحكومات ، في مذكرته المؤرخة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ التي طلبت فيها معلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومات استجابة لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، أن تقدم أية معلومات ذات صلة إضافة الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ ، بشأن توفر موارد إضافية . وبالمثل طلب المدير التنفيذي في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الى الأجهزة والمؤسسات والبرامج المعنية في منظومة الامم المتحدة ان تقدم سردا للتدابير التي اتخذتها إنفاذا للطلب الموجه اليها لتوفير موارد إضافية للبلدان النامية ، وفقا للأجزاء ذات الصلة من القرارين ١٨٤/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

٤ - وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، لم يحظ طلب تقديم المعلومات إلا باستجابة محدودة جدا ، يرد موجز لها في الفرع 'ثانيا' من هذا التقرير . ولا تصلح هذه الاستجابة أن تكون أساسا كافيا للاستعراض المتوخى في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) والذي طلبه كذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعي . ويرى المدير التنفيذي أن مثل هذا الاستعراض يقتضي توجيه طلب جديد لتقديم المعلومات ودعوة فريق صغير الى الانعقاد يكون له طابع متوازن من الناحية الجغرافية ، ويشتمل على خبراء ذوي خبرة خاصة في التعاون الانمائي الثنائي ، وتشترك فيه أيضا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بوجه خاص ، ولاسيما المؤسسات المالية .

٥ - وبالتالي ، فانه يحسن بالمجلس الاقتصادى والاجتماعي أن ينظر في دعوة الحكومات والمعني من أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة الى الاستجابة بصورة مستعجلة لطلب تقديم المعلومات الموجه من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وذلك في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . فهذا من شأنه أن يمكن فريق الخبراء المذكور أعلاه ، اذا ووفق على إنشائه ، من الانعقاد في بداية عام ١٩٩٠ لتحليل الاستجابات الواردة وتقديم توصيات محددة الى المدير التنفيذي كأساس لتقريره الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة بصدد هذه المسألة .

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات ومن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

ألف - الحكومات

٦ - أنشئ في بلجيكا صندوق جديد للبيئة برعاية المؤسسة الملكية ، يتكفل القطاع الخاص بالجزء الاكبر من موارده . وكان أول نشاط اضطلع به هذا الصندوق هو إجراء دراسة حول التدابير الممكنة إضافة الى تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (A/42/427 ، المرفق) .

٧ - وفي مدغشقر ، أنشئ صندوق بمساهمات من البنك الدولي وسويسرا وجهات أخرى من أجل تنفيذ بعض المشاريع . وكجزء من هذا التطور ، يجري النظر في إنشاء صندوق وطني للبيئة .

٨ - وستنفق النرويج ، التي تخصص ١,١١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلد للمساعدات الانمائية ، ما يقرب من ٠٠٠ ١١٠ دولار على الامن الغذائي ، وادارة وحفظ الموارد ، والسكان ، والمبادرات البيئية (من خلال البنك الدولي) . وأنشئ اعتماد محدد في الميزانية للبرامج البيئية في البلدان النامية ، يعطي الاولوية لوضع استراتيجيات وطنية لحفظ الموارد .

٩ - وقدمت بيرو معلومات مؤداها ان موارد إضافية قد توفرت من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المتخذة في مجال تحات التربة والتصحر ، ومن هولندا لادارة البيئة ، ومن جمهورية المانيا الاتحادية لحماية النظم الايكولوجية في جبال الانديز ، ومن منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة واليابان لادارة الغابات الاستوائية .

١٠ - وفي السويد ، اعتمد البرلمان في عام ١٩٨٨ ، كهدف اضافي للتعاون الانمائي السويدي ، تعزيز الاستخدام القابل للادامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة . وينص مشروع قانون الميزانية المقدم الى البرلمان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ على وجوب زيادة القدرة السويدية على تقديم المساعدة في ميدان البيئة والموارد الطبيعية وذلك كجزء لا يتجزأ من التعاون الانمائي .

١١ - وتعطي الولايات المتحدة الامريكية أولوية عالية لكفالة أن تكون برامج مساعدتها الثنائية والمتعددة الأطراف الى العالم النامي سليمة من الناحية البيئية . وتلتزم الولايات المتحدة الآن بتقديم ١٠ في المائة من مساعدتها الثنائية للمشاريع ذات الصلة بالبيئة ، ومازالت أكبر متبرع لعدد من المنظمات المتعددة الاطراف ، بما فيها برنامج الامم المتحدة للبيئة . وستواصل الولايات المتحدة ، في إطار القيود المفروضة على ميزانيتها ، دعم الانشطة والبرامج البيئية في العالم أجمع .

باء - المنظمات الحكومية الدولية

١٢ - يعطي الاتحاد الاوروبي أولوية لحماية الموارد الطبيعية فيما يخصصه من أموال .

جيم - منظومة الأمم المتحدة

١٣ - زاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخصصاته للمشاريع البيئية من ٦٥ مليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ١٥٣ مليون دولار في عام ١٩٨٧ . وكمتابعة لمؤتمر تورنتو المعني بالغلاف الجوي المتغير ، يتوخى البرنامج الإنمائي إحداث زيادات كبيرة في تمويل البحث والتطوير فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من التدابير المتصلة بتلوث الغلاف الجوي . وسيواصل البرنامج الإنمائي أيضا ، بطلب من الحكومات ، الأنشطة التي تعزز التعاون بين سلطات التخطيط في البلدان المتقدمة النمو ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص ، والجماعات النسائية ، والرابطات التجارية ، وما الى ذلك ، لتحقيق دمج أفضل للجوانب البيئية في رسم السياسة الاقتصادية وادارة القطاع العام . وفي هذا الصدد ، قد ينظر أيضا في استخدام برنامج تنمية الادارة ، وقد ينظر أيضا ، بناء على طلب الحكومات ، في التعاون مع البنك الدولي وغيره من الوكالات المتعددة الاطراف في وضع خطط عمل انمائية بيئية قطرية قابلة للإدامة .

١٤ - وسيقدم مدير البرنامج تقريرا الى مجلس ادارة البرنامج الإنمائي في دورته السادسة والثلاثين في حزيران/يونيه ١٩٨٩ بشأن متابعة مقرر مجلس الادارة ٥٧/٨٨ المتعلق بتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، الذي سيتضمن معلومات عن جميع تدابير البرنامج الإنمائي في هذا المجال ، بما في ذلك التدابير في ميدان تعبئة الموارد . وسيجري ابلاغ مناقشات مجلس الادارة ومقرراته بصدد هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، كما هو مطلوب في الفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ . وفيما يتعلق بتعبئة الموارد بالتحديد ، يجري حاليا ، على إثر التوجيه الصادر عن مدير البرنامج في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ الى جميع الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي ، عقد حلقات عمل معنية بالبيئة بالتعاون مع الحكومات المضيفة تمولها جزئيا موارد البرنامج الخاصة من البرنامج الإنمائي . ويتوقع أن تولد حلقات العمل هذه مزيدا من الاهتمام بالمشاريع في مجال التنمية القابلة للإدامة وحماية البيئة ، مما سيحمل على تخصيص مزيد من موارد البرنامج الإنمائي لهذا المجال . وبالإضافة الى ذلك ، فمن خلال المبادرات الراهنة في إطار لجنة المؤسسات الإنمائية الدولية المعنية بالبيئة ومعهد الموارد العالمية ،

يقوم البرنامج الإنمائي حاليا ، بالتعاون مع أعضاء آخرين في هاتين المنظمتين ، بإطلاق مبادرات تهدف الى تعبئة مزيد من المواد للتنمية القابلة للإدامة وحماية البيئة .

١٥ - وشرع البنك الدولي في تنفيذ برنامج أخذت تتزايد من خلاله الاعتمادات المخصصة للمشاريع البيئية ومشاريع الموارد الوطنية ، مثل مشاريع الاحراج ، ومشاريع حفظ التنوع البيولوجي ، والتعرية بسبب مستجمعات الامطار ، وتحات التربة ، بما في ذلك التصحر ، والجوانب الصحية البيئية للري ، وملوحة الاراضي المروية ، واستعمال مبيدات الحشرات ، والكوارث الصناعية ، والمسائل البيئية الحضرية ، وإمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية ، والتغير المناخي العالمي .

١٦ - وتقوم المنظمة البحرية الدولية ، بالتعاون مع بلدان مانحة مهتمة ، بمحاولة تقوية استراتيجيتها المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية لحماية البيئة البحرية . وقد طلبت المنظمة إجراء الدراسة التي ستُقيّم برنامجها للمساعدة التقنية في ميدان البيئة البحرية في ضوء قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وكجزء من الدراسة ، دُعيت جميع الدول الاعضاء في المنظمة البحرية الدولية الى تحديد المشاكل التي واجهتها في تنفيذ اتفاقيات المنظمة الخاصة بمنع التلوث البحري .

١٧ - وبالإضافة الى ذلك ، اتخذت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة قرارا خاصا بتقديم المساعدة التقنية في ميدان حماية البيئة البحرية وستقوم الدول الاعضاء في جمعية المنظمة البحرية الدولية بتقديمه في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . والقرار يطلب من الامين العام للمنظمة البحرية الدولية أن يجري على سبيل الاولوية تقييما للمشاكل التي واجهتها البلدان النامية في منع ومراقبة ومكافحة التلوث البحري المتسبب عن السفن والمسائل ذات الصلة ، وذلك بهدف صياغة الاهداف الطويلة الأجل لبرنامج المساعدة التقنية الذي تضطلع به المنظمة .

١٨ - واعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (أ) وثيقة سياسة بعنوان "الطفل والبيئة : استراتيجية لليونيسيف من أجل تنمية قابلة للإدامة" تدعو في جملة أمور الى تحليل العوامل البيئية ذات الصلة بالاطفال ومعالجتها ببرامج قطرية لاحقة ؛ (ب) ٣ ملايين دولار من الموارد العامة و ٣ ملايين دولار أخرى رهنا ببذل جهود خاصة لجمع الاموال كصندوق عالمي لدعم تخطيط التحليلات والمشاريع النموذجية الصغيرة على المستوى القطري خلال العامين القادمين وقبل إدماج الانشطة ذات الصلة

بالبيئة في دورة البرامج القطرية العادية لليونيسيف . وكما هو موضح في السياسة المعتمدة حديثا ، ينبغي للبرامج القطرية المقبلة أن تعالج تلك المسائل البيئية التي تقع ضمن ولاية اليونيسيف في إطار البرنامج وأن تدمج دمجا كاملا بالانشطة الاخرى .

١٩ - وزاد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في السنوات الاخيرة مخصصاته للانشطة الموجهة للحفظ والمسائل ذات الصلة بالبيئة التي تفيد فقراء الريف ، فوصلت الى ما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع الإقراض أو ما يقرب من ١١٤,٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٨ في إطار البرنامج العادي والخاص لافريقيا جنوب الصحراء ، وفضلا عن ذلك ، فإن كل دولارين استثمرهما الصندوق ولّدا أكثر من دولار واحد إضافي من المصادر الخارجية للغرض ذاته .

٢٠ - وقد أولت جميع المشاريع تقريبا المعتمدة في عام ١٩٨٨ إهتماما شديدا لقضايا الآثار على البيئة وحفظ الموارد . وقد دبرت الاعتمادات اللازمة لتحسين الاراضي ، وحفظ الموارد ، وحماية البيئة من خلال الاستثمار في الري على نطاق صغير والمحاصيل المائية ، والإرشاد ، والبحوث ، والتدريب ، والدعم التعاوني والمؤسسي .

٢١ - وكان لدى برنامج الاغذية العالمي في نهاية عام ١٩٨٨ ما مجموعه ١٥٧ مشروعا تشتمل على عناصر تهدف الى تعزيز التنمية القابلة للإدامة من الناحية البيئية . وكان مجموع قيمة هذه العناصر أكثر من ١,٤ بليون دولار . وبرنامج الاغذية العالمي والبنك الدولي في الوقت الحاضر هما أكبر مقدمي المساعدة في العالم لتعزيز التنمية القابلة للإدامة من الناحية البيئية .

٢٢ - ولانشطة برنامج الاغذية العالمي الداعمة للبيئة نطاق بالغ الإتساع ، ويغطي أنشطة منها :

(أ) الاحراج ، وتشمل إنعاش الغابات ،والتحريج الزراعي ، والاحراج المجتمعية ، والمزارع الحكومية لانتاج الحطب والاعمدة ، وغابات الحفظ لتثبيت سفوح التلال ، وزراعة أشجار الفاكهة في الاراضي غير الملائمة للمحاصيل السنوية وتثبيت الكثبان الرملية ؛

(ب) الانتاجية الزراعية ، وتشمل الري ، وتحسين التربة ، وإعداد الارض في مناطق إعادة التوطين وتدريب المزارعين على الأساليب الزراعية القابلة للدوام ؛

(ج) إشغال الحفظ المادي ، وتشمل زراعة أعشاب العلف ، وحماية المراعي ، وتقليل القطعان وإعادة تكثيرها بما يتفق مع قدرة الأرض على الاحتمال ، وتقديم الدعم لجمعيات ادارة المراعي .

القيمة الإجمالية لانشطة برنامج
الاغذية العالمي
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الاحراج	٦٣٥,٨
الانتاجية الزراعية	٤٧٣,٥
أشغال الحفظ المادي	٢٧٩,٥
ادارة المراعي	٤٣,٥
المجموع	١ ٤٣١,٣

٣٣ - ويحاول برنامج الاغذية العالمي بصورة متزايدة ربط تلك العناصر بطريقة متكاملة سواء على المستوى "الجزئي" (في المزارع الفردية) أو على المستوى "الكلي" (في مستجمعات الامطار بكاملها) . وبتحسين كل نوع من الاراضي بطرق متكاملة ، تجعل المشاريع الانتاجية من المناطق ككل أكثر قابلية للإدامة من الناحية البيئية . وكثير من الانشطة التي يدعمها برنامج الاغذية العالمي يزيد من الغلة الآن ويزيد من القابلية للإدامة بمرور الوقت . ويمكن أن يكون للسدود الترابية والمحاصيل المائية ، على سبيل المثال ، عائدات باقية تبدأ على الفور بعد انجاز العمل . وحتى إعادة التحريج لتحسين التربة وتثبيت سفوح التلال في المدى البعيد يمكن أن تبدأ في ادرار فوائد (في شكل أغصان تقطع علفا للماشية أو حطبا للوقود) خلال سنتين من زراعة الأشجار . ومثل هذه الانشطة ، إذا قام تصورها وتنفيذها على أساس سليم ، يمكنها أن تخدم احتياجات الانتاج القصيرة الأجل والاحتياجات البيئية الطويلة الاجل على حد سواء .

- - - - -